

الكويت الثانية خليجيا بأعلى نمو للصادرات بـ 39٪

«الغرفة»: 40 مليار دينار تجارة الكويت الخارجية لـ 2012 بنمو 8٪



علي الغانم

الغانم: لا مركز

مالياً دولياً دون

مركز تجاري

عالمي.. ودون

افتتاح ثقافي

وحضاري

السعودية والإمارات

بقائمة أكبر

30 دولة مصدرة

الكويت وقطر

أقل دول الخليج

انكشافا اقتصاديا

بالمتوسط، ليسجل عام 2012 ما قيمته قرابة 40 مليار دينار، وحيث ان هذا النمو كان أسرع نسبيا من نمو الناتج المحلي الإجمالي 7,4٪، فإن «مؤشر الانكشاف الاقتصادي» (إجمالي قيمة التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي)، قد ارتفع من 76٪ عام 2008 إلى 77,4٪ عام 2012، ما يعكس أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي وحسابته للعوامل والمؤثرات الخارجية من جهة أخرى. ويذكر أنه في سياق لاحق من هذا الفصل، ورد عرض مفارن مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وذلك ضمن إطار دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تبين أنه خلال الفترة 2008 - 2011 التي توافرت عنها بيانات مقارنة، لم تطرأ تغيرات على الترتيب النسبي لهذه الدول في التغيرات ضمن كل مؤشر، وفي عام 2011 وقياسا بعد 2008، احتفظت البحرين بالمؤشر الأعلى رغم انخفاضه من 164٪ إلى 142٪ عام 2011، تلتها الإمارات مع ارتفاع درجة انكشافها الاقتصادي من 101٪ إلى 106٪، ثم عمان التي انخفض مؤشرها من 100٪ إلى 97٪، والسعودية «من 90٪ إلى 83٪»، ورغم ارتفاع المؤشر في الكويت من 76٪ إلى 79٪ (الانخفاض في 77,4٪ عام 2012)، إلا أنه بقي الأقل بين دول المجلس، وقد شاركتها قطر المرتبة ذاتها بعد ان تراجع المؤشر فيها من 83٪ عام 2008 إلى 79٪ عام 2011.

وضمن هذا الفصل أيضا أفرد البحث جزء التطور التبادلي التجاري غير النفطي وهيكلي التوزيع الجغرافي لهذا التبادل مع أقاليم العالم الرئيسية خلال الفترة 2004 - 2012، وقد تبين أن الدول الآسيوية استوعبت أكثر من 90٪ من إجمالي الزيادة التي حققتها الصادرات الكويتية غير النفطية والبالغة قيمتها نحو 1,1 مليار دينار، كما أن قرابة ثلثي (63,2٪) زيادة الواردات الكويتية البالغة خلال الفترة ذاتها 3,9 مليارات دينار تعود بمناقشتها إلى دول آسيوية، وأصبح عجز الميزان التجاري غير النفطي مع الدول الآسيوية عام 2012 هو الأكبر (2,7 مليار دينار) متفوقا على العجز المقابل مع الدول الأوروبية (2 مليار دينار)، وذلك خلافا لما كان عليه الوضع عام 2004 (1,3 مليار دينار للدول الأوروبية مقابل 1,2 مليار للدول الآسيوية). ويتناول الفصلان الثاني والثالث - المدعمان بعدد كبير من الجداول الإحصائية - الصادرات والواردات السلعية لدولة الكويت كلا على حدة، مع التطرق لدول مجلس التعاون الأخرى في بعض النواحي، فخلال الفترة 2008 - 2012، ومن واقع بيانات منظمة التجارة العالمية، تبين ان قطر حققت أعلى معدل نمو في صادراتها ناهز 93٪، تبعثها الكويت بنحو 39٪، ثم عمان 37٪ فالبحرين 29٪ والإمارات 26٪. ومع أن معدل نمو صادرات السعودية كان الأقل نسبيا، إلا أن حصتها من إجمالي صادرات الدول الست بقيت هي الأوفر رغم انخفاضها من 41٪ عام

2008 إلى 38٪ عام 2012، كما حافظت الإمارات على مركزها كثاني أكبر دولة خليجية مصدرة للسلع رغم انخفاض حصتها هي الأخرى من 31٪ إلى 26٪. أما قطر، فقد أدى نمو صادراتها المتميز إلى زيادة حصتها من 9٪ إلى 13٪ لتصل بذلك محل الكويت التي تراجعت إلى المركز الرابع مع محافظتها على حصتها بواقع 12٪، وجاءت كل من عمان والبحرين في المركزين الخامس والسادس مع عدم حدوث تغير يذكر في حصصهما بحدود 5٪ و2٪ على التوالي. ونوه البحث بأن زيادة الصادرات لأغلب دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة، أعطاهما مزايًا تناقصية سمحت لها بأن تدخل - وبشكل متزايد - قوائم الكبار في الصادرات السلعية على مستوى العالم. فالسعودية والإمارات تحتلان منذ مدة مركزين متقدمين على قائمة أكبر 30 دولة مصدرة في العالم. فقد أدرجت دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه القائمة لأول مرة عام 2003 لتتضمّن معها إلى المملكة العربية السعودية التي كانت مرتبة قبلها بعد سنوات، وخلال الفترة موضع البحث (2008 - 2012) حافظت السعودية على موقعها في المرتبة الخامسة عشرة على قائمة المصدرة، مع أن قيمة صادراتها ارتفعت بنسبة 23٪ كما زادت حصتها في إجمالي الصادرات العالمية من 2٪ إلى 2,1٪. أما الإمارات فقد تقدمت من عشر، مع ارتفاع صادراتها بنسبة 26٪ وزيادة حصتها

من 1,4٪ إلى 1,6٪. وإذا استبعدنا من قائمة أكبر 30 دولة مصدرة قيمة التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي، تكون لدينا قائمة معدلة أو مختلفة تضم أربع دول خليجية هي السعودية والإمارات وقطر والكويت. وفي هذه القائمة المعدلة، تقدمت الكويت من المركز 25 عام 2008 إلى المركز 24 عام 2012 مع ارتفاع حصتها في إجمالي الصادرات العالمية من 0,7٪ إلى 0,8٪ وزيادة صادراتها خلال هذه الفترة بنسبة 39٪. أما قطر، التي لم تكن مرتجة على القائمة المعدلة حتى عام 2008، فقد قفزت إلى المرتبة 23 عام 2012 نتيجة لما حققته صادراتها من نمو كبير رفع حصتها في إجمالي الصادرات العالمية من 0,5٪ إلى 0,9٪. أما السعودية والإمارات فترتبتا في القائمة المعدلة هو العاشر والثالث عشر على التوالي. أما الفصل الثالث والأخير، فإنه يركز على جانب الواردات. وفي الجزء الأول من هذا الفصل هناك عرض مفصل لتطور قيمة الواردات الكويتية على أساس «سيف» (CIF) و«فوب» (FOB) من واقع بيانات الإدارة المركزية للاحصاء وبنك الكويت المركزي مع التطرق للعوامل المؤثرة على الواردات وأهمها حجم الطلب المحلي - بما يتضمنه من انفاق استهلاكي واستثماري - ونقلات سلع صرف العملات التي يتم بها دفع الواردات وتمويلها من قبل المصارف. كما تم التطرق هنا أيضا للواردات الخليجية من واقع البيانات المتوفرة لدى مجلس التعاون الخليجي.

صالح الوهيب رئيساً تنفيذياً لـ «القرين القابضة»



صالح الوهيب

أفادت شركة القرين القابضة (قرين قابضة) بأنه تم خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ 29 يناير 2014 تعيين صالح فهد الوهيب رئيساً تنفيذياً للشركة بالإضافة إلى منصبه كخائب لرئيس مجلس إدارة الشركة.

«رمال»: إلغاء بيع عقارين

قامت شركة رمال الكويت العقارية (رمال) بإلغاء صفقة بيع العقارين المملوكن لها والتي كان مزعم إجراؤها مع شركة مجموعة النصار الوطنية العقارية وذلك نظرا لعدم التزام الأخيرة لأكثر من مرة بموعد إتمام الصفقة وسداد ثمن بيع العقارين الذي كان محدد له 31 يناير الماضي كموعد أخير للسداد. وأشارت الشركة إلى أنها ألغت الصفقة من جانبها وتحصلت على مبلغ العربون المسد من شركة مجموعة النصار الوطنية العقارية لإخلال الأخيرة بالعقد المؤرخ في 30 سبتمبر 2013.

«ميرد» تربح 638 ألف دينار

اعتمد مجلس إدارة شركة ميرد للنقل (ميرد) البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 31/12/2013، حيث بلغت الأرباح 638,9 ألف دينار بربحية سهم 3,9 فلس، مقارنة مع 9,2 ملايين دينار خسائر في ذات الفترة من 2012، وأوصى مجلس الإدارة بعد توزيع أرباح.

«السفن» توقع عقداً مع «نفط الكويت» بـ 42,9 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن (سفن) عقداً خاصاً بمشروع «إنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام والأشغال المتصلة بها في مناطق غرب الكويت» لصالح شركة نفط الكويت، بـ 42,9 مليون دينار، وأن مدة العقد 5 سنوات من أمر مباشرة العمل. وذكرت الشركة أن الأثر الكمي المتوقع على الوضع المالي هو تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة 3,5٪ إلى 5٪ من قيمة المشروع، إلا أن هذا الأثر الكمي عرضة للتغيير خلال تنفيذ المشروع نظرا لظروف التنفيذ والتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار.

انتهاء علاقه عمل في «كفيك»

قامت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) بإنهاء علاقة العمل مع رئيس قطاع الاستثمار وتمويل الشركات مالينا كول جوميس ديبك من تاريخ 26/11/2014 وذلك لتوجه الشركة في إحلال العمالة الوطنية ذات الكفاءة والمهارة في الوظائف العليا والتنفيذية.

«صفاء عقار»: تنسيق مع «بيتك»

لبيع قطعة أرض بـ 6,5 ملايين دينار

كشفت شركة الصفاء العقارية (صفاء عقار) عن تقدم أحد المشتريين إلى الشركة بعرض شراء للأرض الواقعة بمنطقة القبلة - شارع السور - والبالغة مساحتها 1,222 مترا مربعا بـ 6,5 ملايين دينار وتبلغ قيمتها الدفترية 6 ملايين دينار. وقالت إن هذه الأرض مملوكة للشركة بموجب عقد إجارة مع وعد بالتملك مع بيت التمويل الكويتي، وأنه جار التنسيق معه لإتمام عملية البيع والتي ستظهر آثارها حال انضمامها بالبيانات المالية للربع الأول من 2014.

«ميناء»: دعوى ضد «برج هاجر»

للمطالبة بـ 10 ملايين ريال

أعلنت شركة ميناء العقارية (ميناء) ان إحدى الشركات التابعة لها وهي «جي دي آر آي سي»، للمشاريع العقارية قامت برفع دعوى بالسعودية ضد شركة برج هاجر العقارية، وذلك للمطالبة بمبلغ 10,04 ملايين ريال سعودي نتجة لإخلال الشركة المدعى عليها بالبنود التعاقدية الواردة بعقد انقاع الطابق رقم 21 من برج هاجر - مكة المكرمة، وقد تحدد 8 مايو المقبل لنظر أول جلسة.

حكم لصالح «ميادين»

ضد المقاول الرئيسي لمشروع «شمس أبوظبي»

أعلنت الشركة الوطنية للميادين (ميادين) أنه وبالإشارة إلى إفضاحها السابق للبورصة بخصوص النزاع القانوني القائمة بين الشركة والمقاول الرئيسي لمشروع شمس أبوظبي الذي كان منظورا أمام لجنة التحكيم المعنية من قبل غرفة تجارة وصناعة إمارة أبوظبي حول أحقية الشركة في استرداد قيمة الدفعة المقدمة المدفوعة للمقاول الرئيسي، فإن الشركة تفيد بأن قاضي الأمور الوقفية قد أصدر حكم درجة أولى لصالح الشركة والذي يقضى على: «إلغاء قرار وقف تسجيل خطاب الضمان المتخلف منه وما يترتب على ذلك من آثار بالاستمرار في صرف خطاب الضمان المصرفي الصادر من المقاول الرئيسي لصالح الشركة الوطنية للميادين بقيمة 160 مليون درهم إماراتي». وأوضحت الشركة أنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك الحكم، موضحة أنه في حال نجاح الشركة في تسجيل خطاب الضمان المذكور أعلاه فإن الأثر المالي لذلك سيستعس على الفترة المالية المقبلة نفسها التي يتم فيها التحصيل وذلك على النحو التالي:

- زيادة في الأرباح بقيمة 3,2 ملايين دينار كويتي.
- زيادة في حقوق المساهمين بقيمة 3,2 ملايين دينار.
- زيادة في السولة التقديرية بقيمة 12,4 مليون دينار.
- زيادة في القيمة الدفترية للسهم قدرها 3,2 فلس.

اتفاق مبدئي بين «التمدين الاستثمارية» و«كامكو» لشراء 14,6٪ بـ «التمدين العقارية»

ان عميلنا شركة مجموعة فتح الخير القابضة وحلفاءه - شركة السالية المتحدة العقارية، ومشعل جاسم المرزوق - يمتلكون حاليا ما نسبته 59,2٪ من أسهم شركة التمدين العقارية وذلك كما هو ثابت من الإفصاحات السابقة». وأضافت الشركة أنه سوف يخضع عميلنا والأطراف المرتبطة معه لما ورد بالمادة رقم 271 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيمه نشاط الأوراق المالية من ضرورة التزامه بتقديم عرض استحواذ إلزامي لباقي أسهم شركة التمدين العقارية، وعليه فإن عميلنا كطرف مشترك في حال شرائهم لأسهم شركة أوفر لاند العقارية، يعلنون بموجب هذا الإخطار عن عزمهم كطرف مشترك في حال إتمام الصفقة المذكورة، الاستحواذ على باقي أسهم شركة التمدين العقارية بسعر 265 فلساً للسهم الواحد. وقالت «تمدين استثمارية» انه «التزاما من

الشركة وعمالها بالقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيمه نشاط الأوراق المالية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، وحرصا على الشفافية وعلى توفير المعلومات التي قد تؤثر على سعر سهم شركة التمدين العقارية لجميع مساهمي شركة التمدين العقارية كان لزاما توجيه مثل هذا الإخطار»، وطلبت الشركة إيقاف تداول سهم شركة التمدين العقارية لحين اليوم المحدد للمزاد، علما أن شراء حصة شركة أوفر لاند العقارية وعرض الاستحواذ الإلزامي خاضع لموافقات الجهات ذات العلاقة، وسوف نوافي بأي مستجدات تطرأ على هذا الموضوع في حينه. وقالت «تمدين» ان الاتفاق جاء نيابة عن العملاء التالية أسماءهم:

- 1 - شركة مجموعة فتح الخير القابضة ويمتلك مرزوق عبد الوهاب المرزوق وجاسم خالد المرزوق كل منهما منفردا أكثر من 30٪ من أسهم الشركة.
- 2 - شركة مجموعة مرزوق عبد الوهاب المرزوق للتجارة العامة ويمتلك مرزوق عبد الوهاب المرزوق أكثر من 30٪ من أسهم الشركة.
- 3 - شركة لتا القابضة، ويمتلك جاسم خالد المرزوق أكثر من 30٪ من أسهم الشركة.
- 4 - شركة السينما الكويتية الوطنية، وتمتلك شركة التمدين للامتيازات القابضة تمتلك أكثر من 30٪ من أسهم الشركة.
- 5 - شركة التمدين القابضة، وتمتلك كل من شركة مجموعة فتح الخير القابضة وشركة التمدين الاستثمارية وشركة التمدين العقارية 30٪ أو أكثر من أسهم الشركة.
- 6 - شركة التمدين مراكز التسوق، وتمتلك شركة التمدين العقارية وشركة السينما الكويتية الوطنية كل شركة منهما 30٪ من أسهم الشركة.
- 7 - شركة التمدين للامتيازات القابضة، وتمتلك شركة مجموعة فتح الخير القابضة أكثر من 30٪ من أسهم الشركة.

المضف: تغيير «التسليف» إلى «الائتمان» للتوسع في أنواع قروض البنك



صالح المضف

قال المدير العام لبنك الائتمان الكويتي (التسليف) والإدار (سابقا) صلاح المضف ان تغيير اسم البنك جاء نتيجة للتحويلات والتغيرات التي شهدتها في السنوات الأخيرة والنشاطات التي يقوم بها والتوسع في أنواع القروض الائتمانية التي يقدمها. وذكر المضف في تصريح صحفي أن البنك لم يكن يمارس في سنواته الأخيرة نشاط الإذخار الذي ألغى بمقتضى قرار من مجلس الوزراء في حين اتسعت أنشطته الأخرى لتشمل الائتمان بكل جوانبه فبات تغيير الاسم ضرورة لا بد منها مواكبة

لهذه التطورات، مضيفا ان البنك بدأ بإسائه الجديد (الائتمان الكويتي) رسميا بداية الشهر الجاري. وأفاد بيان الاسم الجديد للبنك هو في حقيقة الأمر (عودة إلى الأصل) إذ إنه كان الاسم الذي وافق البنك واقترب به منذ انطلاقة وتأسيسه بمقتضى القانون رقم (1960/40) وقيل أن يصدر القانون رقم (1965/30)، وتم تم فسان الخطوة الأخيرة تعيد البنك إلى اسمه الأول والتي من شأنها اتاحة التركيز على تقديم الخدمات والقروض بكل أنواعها. وأوضح أن تغيير الاسم

ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لاستيعاب اتساع قاعدة الخدمات الائتمانية وخطوة لفتح الطريق أمام فئات وشرائح جديدة للاستفادة من خدمات البنك، مضيفا أن تغيير المسمى يتزامن مع رؤية إدارة البنك وخطتها الاستراتيجية الجديدة للتحول إلى وظائف التقليدية للبنوك والمصارف الحكومية إلى مؤسسة تنمية تشارك في تنفيذ الخطط الإنمائية وتعمل ضمن منظومة المؤسسات الحكومية لتحقيق التنمية. وبين المضف ان استراتيجية البنك المرتقبة تستهدف التوسع

في منح القروض العقارية لاستحقاق الرعاية السكنية لتوفير السكن المناسب للأسرة الكويتية وكذلك القروض الاجتماعية للمستحقين، لإسما بعد التغيرات التي طرأت أخيرا. وأضاف ان من استراتيجيتية البنك توسيع قاعدة المستفيدين التي باتت تشمل حقوقا أكثر للمواطنين الكويتيات المطلقات والأرامل والمتزوجات من غير كويتيين وسط توقعات بالمزيد من القرارات التي من شأنها شمول شرائح أكبر وأوسع من المواطنين وتوفير المساكن اللائمة لهم من خلال بناء وحدات سكنية

**«سيسكو»: الإنترنت يؤسس سوقا ضخما من الفرص**

الإنترنت لكل شيء هو الدافع الرئيسي لكل هذه التوجهات، حيث يشكل الرباط الأساسي بين الأشخاص والعمليات والبيانات والأشياء، حيث أشارت توقعات «سيسكو» إلى أن هذا المفهوم سيقود العالم إلى عهد جديد، وسيؤسس في الوقت ذاته سوقا ضخما من الفرص تزيد قيمتها على 19 تريليون دولار خلال السنوات العشر القادمة (موزعة بنسبة 14,4 تريليون دولار للقطاع الخاص، و4,6 تريليون دولار للقطاع العام). متوقعا أن ينمو عدد الوصلات الذكية لترتبط قرابة 212 مليارات الأشياء بحلول العام 2020. وعلى هامش ذلك التقرير، ذكر المدير العام لشركة سيسكو في منطقة الخليج وبلاد الشام وباكستان طارق غول: من الضروري أن تستعد مؤسسات تقنية المعلومات لحقبة «الإنترنت لكل شيء»، وما تشهده اليوم هو بروز مفهوم اقتصاد التطبيقات، وتعتبر آخر لن يقتصر أو ينحصر الاهتمام بعد اليوم بالأجهزة المختلفة، بل سيتم إلى دعم العدد المتزايد من التطبيقات المثبتة على الأجهزة المتصلة بعضها ببعض. ووفقا للمؤسسة الاستشارية

العالية المتخصصة في التقنية المعلوماتية (آي دي سي)، فإن منطقة الشرق الأوسط ستكون من أكبر المستفيدين من مثل هذا التحول الهائل، ويتوقع بحلول «آي دي سي» أن يرتفع إنفاق بلدان المنطقة على التقنية المعلوماتية خلال عام 2014 بنسبة 7,3، مقارنة بالسنة الماضية ليبلغ هذا العام 32 مليار دولار. وفي سياق متصل، توقع تقرير صادر عن «سيسكو» أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر نمو في حركة البيانات الثقالة خلال الأعوام القليلة المقبلة وأن ترتفع بنسبة سنوية مركبة قدرها 77٪ وصولا إلى 2017. وقد حدد مفهوم الحوسبة المحيطة بكل شيء، واحدا من أهم النتائج التي أشار إليها التقرير، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي إلى تغيير جذري في طريقة التفاعل مع الأجهزة الرقمية المختلفة في المستقبل، إذ ستكون الأجهزة على دراية بمستحكيها، وبمواقعهم، ووجهاتهم، وحاجاتهم. وتعليقا على ذلك، قال غول «قد يشكل هذا المفهوم بعض الارتباك، لأنه في الواقع يؤدي إلى إعادة تعريف تجربة المستخدمين.

بالإضافة إلى تغيير جذري في الطريقة التي يتم فيها بناء أنظمة تقنية المعلومات. إلا أننا سنشهد تغييرا للطريقة التي تسير فيها الأمور بتقديم أي محتوى من أي شخص في أي زمان ومكان، لننتقل إلى عهد المعلومات الصحيحة إلى الشخص المناسب في المكان والزمان المناسبين، وبالطريقة الصحيحة أيضا». ومن النتائج المهمة التي أشارت إليها دراسة «سيسكو» أن ما بات يعرف باسم «اقتصاد التطبيقات»، يستلزم تثبيت مسجات دقيقة ومدنية التكلفة داخل كل الأشياء من حولنا تقريبا، من طرقات وطاقات وتلاجات وكذلك أرفف المتاجر بل والتربة والأحذية، وسترسل تلك المسجات كمية مهولة من البيانات والمعلومات تقدر بالترابايت يمكن من خلالها تقييم وفهم الكثير من الأمور ذات الصلة، بل واتخاذ تدابير أكثر بشأن بعضها. وحسب تقرير خبراء «سيسكو» ستشكل الوصلات بين الأجهزة والإنسان وبين إنسان وآخر مجتمعا ما نسبته 65٪ من منظومة الإنترنت لكل شيء، فيما ستشكل الوصلات بين جهاز وآخر النسبة التقديرية البالغة 45٪.